Sudan Geographical Journal
مـجلـة الـسـودان الـجغـرافـيـة
Faculty of Geographical and Environmental Sciences, University of Khartoum- كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم
Volume 1 January 2017 Number 1

الهجرات الداخلية والخارجية في السودان: مصادر المعلومات، الدوافع والآثار (1956 – 2015م)

عبد الحميد بله النور و أحمد حمد إبراهيم الفائق
كلية علوم الجغرافيا والبيئة جامعة الخرطوم

المستخلص: تناولت هذه الورقة بالدراسة والتحليل الهجرات السكانية الداخلية والخارجية في السودان مقرونة بالدوافع والآثار في الفترة بين 1956–2015م، متضمنةً المفاهيم الأساسية لهذه الهجرات ومصادر بياناتها وتقويمها، كما تناولت الورقة أيضاً دوافع هذه الهجرات والآثار المترتبة عليها. اعتمدت الورقة على مصادر بيانات الهجرة خاصة التعدادات السكانية وسجلات السكان ومسوحات العينة، إضافة إلى سجلات اتفاقيات النقل وحصر المهاجرين عند الحدود والموانئ. كما استخدمت الورقة أيضاً البيانات الإرصادية لتسليط الضوء على الدوافع البيئية للهجرات. توصلت الدراسة إلى أن هنالك خلطاً كبيراً في المفاهيم المتعلقة بالهجرات وأن الهجرة من المدن الصغيرة والريف شكلت ضغطاً على المراكز الحضرية الكبرى، حيث أصبحت العاصمة القومية منطقة جذب للمهاجرين والنازحين والوافدين، وارتفعت نسبة استقبال العاصمة للمهاجرين من 14% في عام 1956 إلى 60% في عام 2008 وأكثرهم من الذكور. أشارت الدراسة إلى أن (59%) من مجموع الوافدين لولاية الخرطوم من ولاية شمال كردفان، (14.9%) من ولاية الجزيرة، (11.2%) من ولاية جنوب كردفان و(10.9%)، من الولاية الشمالية حيث عانت هذه الولايات من التذبذب في كميات المطر والتصحر وسنوات الجفاف المتكررة مما ترتب على ذلك نقص كبير في الموارد وقلة مقدرة البيئة الطبيعية على إعالةّ السكان. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الهجرات مثلت ضغطاً كبيراً على الخدمات وأسواق العمل الحضرية، وبرزت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والأعمال الهامشية التي تستوعب عدداً كبيراً من العمالة في ولاية الخرطوم. كما أثرت هذه الهجرات في نسبة النوع على الأنشطة الاقتصادية السائدة في مناطق الأصل خاصة في قطاعي الزراعة والرعي، حيث إن غالبية المهاجرين من الذكور. ولمعالجة هذه الهجرات أوصت الدراسة بضرورة إحداث تنمية مستدامة ومتوازنة بين الريف والمدن والاهتمام بالأنشطة الاقتصادية الريفية.

كلمات مفتاحية: الهجرات السكانية، التعدادات السكانية وسجلات السكان، السودان، تنمية مستدامة

Abstract: This study deals with internal and external migration in Sudan, its causes, and impacts during the period 1956-2015. Emphasis has been shed upon migration concepts, sources of data and information and evaluation. The paper depends on the various population censuses, population registers, migration sample surveys, along with meteorological information to detect the environmental causes of migration. The study showed that limitations of migration concepts and definitions in the country which has, in turn, its impact on the quality of migration aspects. The paper also revealed that there are huge out-migration streams from rural areas and small towns to big towns and cities, as Greater Khartoum has proved to be the major focus of in-migration to Khartoum State increasing from 14% in 1956 to 60% in 2008, and the majority of in-migrants were males. The paper equally, exhibited that the in-migrants to Khartoum State are predominantly from North Kordofan State (59%), followed by the Gezeria State (11.2), and South Kordofan (10.9%). Some of these major sending States experienced series of drought waves resulting in mass out-migration and emigration to abroad and reflected also on shortages in natural resources and the failure of the natural environment to meet population vital needs. This mass out-migration had its impact on the receiving areas, especially Khartoum States, where the basic infrastructure and social amenities have failed to cater for such mass in-migrations. This mass migration also has its impact on sex ratios, which resulted in a lack of labour force in sending areas on both the agricultural and pastoral sectors. To mitigate the impacts of such migrations, the study recommends the necessity for sustainable and balanced development between rural and urban areas.

Key words: internal and external migration, population censuses, population registers, Sudan, sustainable development

1- مقدمة:

يقع السودان كُلياً في نطاق العروض المدارية الشمالية (التوم وعبد الرحمن، 2010) بين خطي طول ً58 َ48 ْ21 و ً29 َ35 ْ38 شرق ودائرتي عرض ً36 َ38 ْ08 و ً34 َ08 ْ23 شمال في مساحة تبلغ 1882000 كلم² كما موضح في الشكل (1) (هيئة المساحة السودانية، 2015م). هذا الموقع جعل ارتفاع الحرارة سمة مميزة لكل مناطق السودان. في ظل هذا الوضع الجغرافي تصبح الأمطار العنصر الأكثر فعالية والمتحكم الأساس حيث تتنوع الظروف المناخية، والنباتية، من صحراء، وشبه صحراء في الشمال إلى سافنا فقيرة في الأجزاء الجنوبية الغربية، ومناطق جنوب كردفان، والنيل الأزرق وتتمتع المناطق الجبلية بمناخ خاص، خاصة منطقة جبل مرة، حيث يسود في بعض أجزائها مناخ شبيه بمناخ البحر المتوسط. وتعد أمطار السودان أمطاراً صيفية تبدأ في أواخر يونيو حتى منتصف أكتوبر مع سيادة الأمطار الشتوية في ساحل البحر الأحمر (التوم 1975م). إن من بين المساحة الكلية للسودان هناك 1,130000 كلم مربع تمثل 60.04% عبارة عن صحراء تقريباً وأن 10% شبة صحراء حيث تتراوح الأمطار بين 100 –299 مم (الفاو 2008 برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2008).

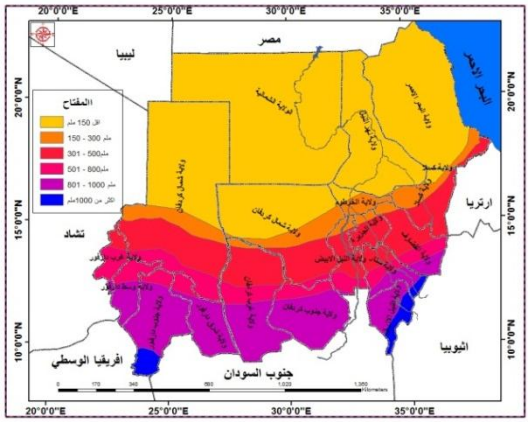

الشكل 1: النطاقات المطرية في السودان.

المصدر: الهيئة العامة للأرصاد الجوي والتوم، 2015م.

هذه الظروف المناخية الصعبة وسيادة الصحراء وشبه الصحراء في أجزاء واسعة من السودان مقروناً بتذبذب الأمطار وقلتها والأحوال السياسية والاقتصادية الهشة دفعت الكثير من السودانيين للهجرة داخل السودان وخارجه. كما أن موقع السودان بين سبعة دول جعل منه معبراً ومستقراً مهماً للهجرات العابرة المعلنة والسرية منها. لذلك هدفت هذه الورقة لدراسة الهجرة الداخلية والخارجية بالسودان في الفترة من 1956 – 2015م. ركزت الورقة بشكل أساسي على مفاهيم ومصطلحات الهجرة، مصادر بيانات الهجرة، والأسباب الأساسية للهجرة الداخلية والخارجية والآثار المترتبة عليها.

مفهوم الهجرة الداخلية والخارجية والمصطلحات ذات الصلة:

تعد الهجرة هي إحدى حقائق الحياة البشرية وتمثل جانباً من جوانب السلوك البشري منذ نشأة الإنسان، فهي ظاهرة سكانية لها دلالتها وأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية المختلفة. وقد تجلت أهمية الهجرة، الضلع الثالث في الدراسات السكانية (الخصوبة والوفيات هما الضلعان الآخران) وحازت على كثير من الاهتمام وظهرت الكثير من المفاهيم والمصطلحات لظاهرة الهجرة، كما ظهرت العديد من النظريات التي تحاول تفسير تلك الظاهرة ووضع الشروط اللازمة لها. فقد أحدث ظهور موجات الكوارث والحروب والتقلبات السياسية والديمغرافية وتسارع وتيرة التطور التكنولوجي الذي حدث في شتى مناحي الحياة خاصة في مجال النقل والمواصلات وثورة الاتصال وتقنيات المعلومات، ربكة واسعة في استخدام المفاهيم وتقاصرت العديد من النظريات التي وضعت قبل خمسين عاماً أو أكثر عن تفسير ظاهرة الهجرة وقد انعكس ذلك في ظهور الكثير من اللبس والغموض لمفاهيم الهجرة. وفي استخدام مصطلحات غير دقيقة بوصفها، وتستخدم هذه المصطلحات كثيراً دون تمييز الشيء الذي

لا يسمح بإعطاء إحصائيات دقيقة ويزيد من صعوبات المقارنة والتحليل. إن التقيد بتعريفات صارمة للمصطلحات يعد أمراً مهماً لتقويم وفهم كل ظاهرة محددة وتناسق المعطيات المستقاة منها.

2- مفهوم الهجرة :

للهجرة الكثير من التعريفات والمصطلحات وتستعمل كلمة هجرة عادة للإشارة إلى جميع الحركات المكانية، مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغيير في مكان الإقامة أو السكن بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة، وأنها انتقال السكان في أشكال مختلفة فردية أو جماعية بين بلد وآخر أو في حدود البلد الواحد، وذلك بغرض الإقامة الدائمة أو المؤقتة سواء أكان ذلك بممارسة مهنة أم بغير ذلك من الأغراض، أو هي انتقال الإنسان من موطنه الأصلي إلى موطن آخر، فإذا كانت الهجرة طوعية، فإن ذلك يعد نوعاً من الفعل الاختياري والذين يختارون هذا الفعل يسمون مهاجرين. أما إذا كان التنقل رد فعل إجباري ناتج عن ظروف خارجية فإن الذين أجبروا عليه يعدون إما لاجئين أو نازحين اعتماداً على ما إذا كانوا قد عبروا الحدود الدولية أثناء ترحالهم أم أنهم بقوا في إطار حدود أوطانهم.

ويمكن أن تكون الهجرة من ناحية الموقع الجغرافي عالمية أو إقليمية أو داخلية ومن حيث النوع يمكن أن تكون الهجرة سلوكاً تقليدياً راسخاً أو ظاهرة حديثة (أو حديثة نسبياً). وللهجرة اتجاه حركي يمكن أن يكون من الريف إلى الريف أو من الريف إلى المدينة أو من المدينة إلى المدينة أو من المدينة إلى الريف. وربما تكون مؤقتة أو دورية أو لفترات متقطعة من (بدو رحل وشبه رحل، عمال موسميين) أو رحلة دائمة آحادية الاتجاه.

للحديث عن الهجرة لابد من توضيح بعض المصطلحات المستخدمة للهجرة الداخلية والخارجية وظاهرة تهريب البشر أي الهجرات السرية والمخالفة الوافدة والمغادرة. كما يتم تسليط الضوء على بعض الفئات التي لها صلة وثيقة بمسألة الهجرة عموماً وفي السودان على وجه الخصوص، خاصة الرحل والنازحين واللاجئين.

الرحل: لفظ يطلق على أناس تقوم حياتهم على التجوال والتحرك ربما يكون عشوائياً وفي معظم الأحيان منظماً تحت مسارات محددة ويعتمدون بصفة أساسية على تربية المجترات على المرعى الطبيعي ومصادر المياه المتوفرة في مساراتهم، وقد اكتنف هذا المصطلح الكثير من الغموض واللبس وذلك بإدخال فئات أخرى عند دراستهم خاصة في التعدادات والمسوحات السكانية حيث نجد الرعاة، وهؤلاء يمارسون تربية المجترات ولكن يوفرون الكلأ والماء لها بطرق مختلفة من ضمنها الشراء.

وهناك الرعاة المزارعون، وعم والذين بجانب تربية الحيوان يمارسون بعض الزراعة المعيشية وهناك المربون الذين يربون الحيوان تلبية لاقتصاديات السوق ويستثمرون أموالهم في ذلك. الرحل المعنيون بالهجرة هنا هم الذين يمارسون حياة البداوة والتنقل المنتظم وقد تمت محاولات عدة لحل مشاكلهم وتوطينهم وقد باءت جميعها بالفشل نتيجة للخلط في المفاهيم المشار إليه وسعت معظم السياسات لتشجيع الاستقرار بدلاً عن تحسين ظروفهم وغيرها.

النازحون: تعتمد حياة البشر والحيوانات في السودان كما في بقية دول أفريقيا على توازن دقيق من التربة والمناخ والمياه والنبات. وقد حلت بالسودان في خلال الـ 30 عاماً الأخيرة تغيرات كارثية عديدة واضطرب التوازن الدقيق للبيئة في المناطق الجافة وشبه الجافة. لا تتوفر إحصاءات دقيقة عن النازحين في السودان، حيث يقدر عددهم بـ 4 ملايين نازح منهم 2 مليون من نازحي الحروب الأهلية، وما يقارب مليونين من ضحايا الجفاف. وتشكل النساء والأطفال أغلبية النازحين وذلك لاتجاه العدد الأكبر من الرجال إلى المشاركة في النزاع المسلح.

اللاجئون: يوجد نوع جديد من اللاجئين داخل بلدانهم لأسباب بيئية فيعبرون حدود بلادهم إلى بلدان أخرى وقد بلغ عدد اللاجئين المعترف بهم في السودان في العام 1990م حوالي مليون شخص ثلثهم يتلقى المساعدات من المفوضية العليا لشئون اللاجئين، وربما تقلص العدد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بالرغم من تعثر مشروعات إعادة اللاجئين إلى إثيوبيا وأريتريا.

الهجرة الداخلية: من الأخطاء الشائعة والمستخدمة بكثرة في الأدبيات وفي وسائل الإعلام والصحف بالسودان استخدام مصطلح النازح للشخص الذي جاء إلى منطقة معينة ويقصد به المهاجر الوافد وهنا الخطأ مزدوج، حيث إن هذا المهاجر ليس بنازح وليس بمهاجر مغادر وإنما مهاجر ترك منطقته وجاء كوافد إلى المنطقة الجديدة.

إن الاضطراب في استخدام هذا المصطلح أدى إلى مشاكل عدة منها قياس الهجرة الحياتية وأيضاً قياس الهجرة الإجمالية للمنطقة والهجرة الصافية.

فالهجرة الداخلية لمناطق تعدين الذهب هي نوع من الهجرات الداخلية، حيث يمتلك السودان مخزوناً معتبراً من خام معدن الذهب وهو من أجود الأنواع عالمياً وذلك في أماكن مختلفة من السودان. فقد أدى استغلال هذا المعدن الثمين منذ عهد قدماء المصريين وبظهور المعدات والتقنيات الحديثة لرصد المعادن وتوفرها حتى للعامة من الناس أصبح لهذا المعدن دورً واضح وأساسي في اقتصاد السودان، وفي ظهور أنشطة اقتصادية مرتبطة به. فقد أدى استخراج الذهب إلى تحفيز الهجرة الداخلية من وإلى مناطق الذهب وخاصة في ولايات نهر النيل، الشمالية، البحر الأحمر، كسلا، القضارف، النيل الأزرق، شمال كردفان، شمال دارفور وجنوب كردفان، كما أن هنالك الكثير من مناطق تعدين الذهب لم تستغل بسبب الحروب والنزاعات الأهلية.

لا توجد إحصاءات يمكن الوثوق بها عن العدد الحقيقي للعاملين في التعدين الأهلي والأنشطة المرتبطة به وقد قدر بحوالي 2 مليون شخص وفي إحصاءات أخرى قدروا بحوالي 3 مليون شخص، ولكن يمكن القول بأن أهم خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية كالآتي:

أ- هم مهاجرون لأسباب اقتصادية من كل أنحاء السودان، يجسدون انتقائية النوع والعمر في الهجرات من هذا النوع أي كلهم ذكور وأعمارهم في مجموعة أعمار السكان النشطين اقتصادياً أي ما بين 15 – 59 عاماً وتوجد بعض الأعمار أعلى من ذلك.

ب-لديهم مستوى تعليمي مختلف ويتراوح ذلك ما بين عدم معرفة القراءة والكتابة إلى التعليم الجامعي وربما فوق الجامعي.

ج-تتراوح فترة مكوثهم في مناطق الذهب ما بين أقل من سنة إلى أكثر من 5 سنين.

د-لمناطق الأصل والقبيلة دور في قيام تيار هجرة ما بين أماكن الذهب ومدن وقرى هؤلاء المعدنين.

هـ-تتعدد وتختلف الأنشطة الاقتصادية في أماكن التعدين، حيث نجد العديد من العاملين في مناطق استخراج الذهب يعملون في تقديم الخدمات المختلفة لهؤلاء المعدنين مثل أصحاب المطاعم والمقاهي والقصابين وبائعي الماء، أو أصحاب سيارات النقل وأصحاب الآليات الثقيلة المستخدمة في التعدين وغيرهم.

بالنظر إلى الجدول (1) حول الهجرة الداخلية مدى الحياة حسب الولايات في السودان وذلك في العام 2008م نلاحظ أن ولاية الخرطوم لديها معدل هجرة صافي بلغ 36.45 وهو أعلى معدل سجل بين الولايات ويعود السبب إلى تفاعل قوي الجذب والطرد بين الولايات المختلفة، حيث تركزت بولاية الخرطوم معظم المقومات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في وجود المؤسسات التعليمية والصحية الجيدة نسبياً مقارنة مع بقية الولايات ووجود مقومات أخرى في مجال الاقتصاد والاستثمار.

جاءت ولاية البحر الأحمر في المرتبة الثانية بمعدل هجرة صافي بلغ 5.89، ثم ولاية القضارف بمعدل صافي بلغ 3.91 وتعود هذه المعدلات إلى وجود مدينة بورتسودان في الميناء في الحالة الأولى وإلى مشاريع الزراعة الآلية في الحالة الثانية.

الولايات المرسلة للمهاجرين لديها معدلات سالبة لصافي الهجرة حيث جاءت ولاية نهر النيل في المرتبة الأولى بمعدل صافي هجرة بلغ 38.49- تليها ولاية جنوب كردفان حيث بلغ معدل الهجرة الصافي حوالي 20.3- ثم ولاية غرب دارفور بمعدل بلغ 19.23-.

الملاحظ ان هنالك حوالي عشر ولايات من ولايات السودان الخمس عشرة آنذاك حازت على معدلات سالبة لمعدل صافي الهجرة مما يحتم ضرورة الالتفات لهذه المعدلات السالبة ومعالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من أجل حفظ التوازن التنموي بين الولايات.

الجدول (1) الهجرة الداخلية مدى الحياة

الولاية	الهجرة الداخلية الوافدة مدى الحياة		الهجرة الداخلية المغادرة مدى الحياة		صافي الهجرة	
	عدد	معدل	عدد	معدل	عدد	معدل
الشمالية	35236	5.18	29187	31.53	-261951	-38.49
نهرالنيل	44337	4.06	192516	15.53	-148179	-13.57
البحر الأحمر	124266	9.18	44486	3.49	79780	5.89
كسلا	105592	6.11	102434	5.94	3158	0.18
القضارف	147219	11.24	96015	7.63	51204	3.91
الخرطوم	1952650	39.60	154420	4.93	1798230	36.46
الجزيرة	268949	7.66	396479	10.89	-127530	-3.63
النيل الأبيض	126011	7.41	239774	13.22	-113763	-6.69
سنار	117134	9.30	162466	12.45	-45332	-3.60
النيل الأزرق	65358	8.15	58485	7.36	6873	0.86
شمال كردفان	94020	3.28	440403	13.70	-346383	-12.08
جنوب كردفان	87348	6.34	367150	22.16	-279802	-20.32
شمال دارفور	69080	3.34	195730	8.92	-126650	-6.12
غرب دارفور	20279	1.60	264332	17.47	-244053	-19.23
جنوب دارفور	98659	2.46	236118	5.68	-137459	-3.42

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، 2008

3- الهجرة الدولية:

بالنظر إلى لظاهرة الهجرة في السودان خاصة عندما نتناول ظاهرة المهاجرين الدوليين المغادرين للسودان نجد أن واقع مصطلح هجرة دولية لا يستخدم في أدبيات الهجرة الدولية في السودان بل هنالك مصطلح آخر خاص بالسودانيين ألا وهو المغتربون، ويظهر قصور هذا المصطلح في أنه يتناول العاملين السودانيين بالخارج فقط ولا يرد ذكر بقية السودانيين بالخارج من أسر وتشمل الزوجات والأبناء والأقارب الآخرين الذين تحت كفالة المغترب وغيرهم. وقد بدأت هجرة وعمل السودانيين بالخارج كظاهرة واضحة في عقد السبعينيات وألقت بظلالها على سوق العمل والنواحي الاقتصادية والاجتماعية. ومن المصطلحات المستخدمة لوصف ظاهرة الهجرة الدولية الآتي: المهاجر الدولي المغادر والهجرة الدولية المغادرة والمهاجر الدولي الوافد والهجرة الدولية الوافدة.

3-1 الهجرة الدولية الوافدة والوافدون الدوليون:

لا يستخدم مصطلح الهجرة الدولية الوافدة أيضاً بهذا المعنى، كما لم يحظ باستخدامه بهذه الكيفية لدى دوائر الجهاز المركزي للإحصاء والجهة المناط بها ضبط استخدام المصطلحات، وبالتالي جمع البيانات الخاصة بها. والذي يعنى بالمهاجرين الوافدين من دول أخرى وجاءوا بصورة شرعية ويعملون في شتى المجالات بالسودان.

3-2 الهجرة الدولية المخالفة والسرية :

لم يحظ هذا المصطلح أيضاً باستخدامه الصحيح وهو يتناول ظاهرة متسارعة ومنتشرة في شتى بقاع العالم وأفردت لها وسائل الإعلام حيزاً واسعاً وتم تناولها في الدوائر العدلية والمحاكم ودوائر الشرطة السودانية، وقد تمت التسمية لاستحقاق الجانب الجنائي والعدلي حيث إن الظاهرة غير شرعية وإنما تهريب لمهاجرين دوليين سواء أكانوا وافدين إلى السودان أم خارجين منه لدولة أخرى. وبما أن هذه الظاهرة وخاصة الهجرة للدول الأوربية سوف تنمو وتتسارع بوتيرة أكبر لأسباب كثيرة ومتعددة من أهمها حاجة الدول الأوربية العاجلة لهؤلاء المهاجرين السريين لسد الفجوة في سوق العمل الخاص لبعض المهن الشاقة والتي تتطلب أيدي عاملة شابة غير ماهرة، فإنه من المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة وبالتالي لابد من تسميتها بمسماها والالتفات إلى آثارها ونتائجها الآنية والمستقبلية.

شهدت دول القرن الأفريقي والتي تشمل السودان، أثيوبيا، أريتريا، الصومال، وجيبوتي الكثير من الأحداث السياسية والنزاعات بالإضافة إلى ما تشهده دولة اليمن حالياً من اضطراب وحروب، وقد انعكست هذه الأحداث على منطقة القرن الأفريقي لتصبح من أكبر المناطق المصدرة للمهاجرين المخالفين والسريين، وقد كانت وجهة هؤلاء النهائية هي دول أوربا وذلك بعد عبور البحر المتوسط، وحسب الإحصاءات فقد وصل عددهم في عام 2014 حوالي 210,000 مهاجراً إلى أوربا عن طريق إيطاليا، وفي العام 2015 وصل العدد الكلي لهم حوالي 1,018,712 بزيادة 382% عن العام 2014م وقد جاء 80% من المهاجرين عن طريق اليونان.

وتعد اريتريا هي الدولة الأولى المصدرة لهذا النوع من المهاجرين إلى إيطاليا حيث وصل إليها 37,000 أريتري عام 2015م. وتأتي الصومال في المرتبة الثانية بعدد 11,000 مهاجر ثم السودان بعدد 9,000 مهاجر. كما بلغت نسبة المهاجرين من القرن الأفريقي والذين وصلوا إلى أوربا حوالي 6.5% من المجموع الكلي لهذا النوع من الهجرات. وقد بلغ عدد الوفيات بين هؤلاء المهاجرين بسبب الغرق في العام 2014 حوالي 3771. كما يقدر عدد الذين غرقوا في البحر المتوسط من هؤلاء المهاجرين حوالي 3722 في عام 2015 منهم 259 من القرن الأفريقي و1226 من دول أفريقيا شبه الصحراوية و879 من شمال إفريقيا والشرق الأوسط،

4- مصادر بيانات الهجرة في السودان:

توفرت بيانات الهجرة في السودان منذ التعداد الأول الذي أجري عامي 1955 – 1956م، والتعدادات الأخرى حتى عام 2008م، وفيما يلي استعراض لأهم مصادر جمع بيانات الهجرة في السودان.

4-1 مصادر بيانات الهجرة الداخلية:

تتعدد المصادر الرئيسية لبيانات الهجرة الداخلية ومن أهمها التعدادات السكانية وسجلات السكان ومسوح العينة. أما التعدادات السكانية قد توفر إحصاءً كاملاً عن المهاجرين (محل الميلاد/ الإقامة/الحالي محل الإقامة السابق بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للسكان). وذلك على مستوى الأقسام الإدارية للدولة بالإضافة إلى المناطق الحضرية والريفية، أما مسوح العينة، فقد أصبحت مصدراً مهماً من مصادر بيانات الهجرة في كثير من الدول.

من أهم مصادر بيانات الهجرة نظام تسجيل حالات الهجرة في السجل المدني حيث تتوفر للدول التي بها هذا النظام قاعدة بيانات ضخمة عن الهجرة والتي يمكن تطبيق كثير من المقاييس الإحصائية الخاصة بالهجرة منها.

4-2 بيانات الهجرة في السجل المدني:

قامت وزارة الداخلية بإنشاء قسم للسجل المدني والذي يعتبر من أهم مصادر جمع المعلومات السكانية، وهو يسبق التعداد في أهميته من حيث توفيره لبيانات سكانية مستمرة ومحدثة يمكن استخدامها على مدار العام دون الانتظار كل عشر سنوات للتعداد. وتنبع أهميته في أنه يرصد حركة السكان في السجل من حيث المغادرة أو الوفود أو النزوح وبالتالي يكمل النقص في بيانات التعداد. لكن عندما قام السجل المدني بمباشرة مهامه ولأسباب غير معروفة اقتصرت مخرجات السجل المدني فقط على إصدار الرقم الوطني، ومن المتوقع أن تأتى المزيد من المخرجات في السجل حول الهجرة الداخلية والخارجية والنزوح واللجوء وغيره من بيانات.

البيانات المستقاة من الموانئ والمطارات والمعابر في الحدود والتخوم:

تعد المطارات والمعابر الأرضية من المصادر المهمة التي توفر بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية المختلفة. كما أن هنالك العديد من المؤسسات الحكومية التي تقوم بهذه المهمة مثل وزارة الداخلية وجهاز المخابرات والأمن الوطني.

4-3 مصادر بيانات الهجرة الخارجية:

يعتبر التعداد العام للسكان المصدر للبيانات مع قصوره في أنه لا يوفر بيانات وافية عن الهجرة الخارجية، ولكن أضيفت مصادر أخرى مساعدة لجمع المزيد من البيانات عن الهجرة الخارجية عن طريق حصر الموانئ وحصر الحدود البرية وجوازات السفر والسجلات السكانية واتفاقيات النقل.

4-4 مشكلات جمع بيانات الهجرة:

تعاني مصادر معلومات الهجرة وبياناتها في السودان من مشاكل ومحددات متعددة، تتمثل في أن كل ما يتعلق بالهجرة الداخلية والخارجية في استمارات التعدادات المختلفة يتجسد في شكل سؤالين هما مكان الميلاد ومكان العد للشخص المبحوث ومن هذين السؤالين يستخرج كل ما يتعلق ببيانات الهجرة الحياتية وتحدد المقاييس، وهذا يشكل قمة القصور والعجز وبالتالي ضعف المردود العام، وربما يكون السبب الأساسي هو التكلفة المادية المتوقعة لزيادة عدد الأسئلة في استمارة العد. ولمعالجة هذا القصور يجب أن يوفر التعداد العام للسكان بيانات وافية عن الهجرة الداخلية والخارجية من خلال طرح أسئلة عن أفراد الأسرة الموجودين خارج البلاد وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية.

5- دوافع الهجرة الداخلية والخارجية بأبعادها:

للهجرة أسباب تعمل على صعود وهبوط معدلاتها وهذه الأسباب ربما تكون سياسية أو اقتصادية أو إيكولوجية أو دينية أو ثقافية، بحيث يمكن أن يتخذ قرار الهجرة طوعاً أو كرهاً لأسباب عديدة. وتتخذ قرارات الهجرة بناءً على أسس ودوافع فردية أو جماعية. ويمكن تلخيص دوافع الهجرة في الآتي:

5-1 الدوافع البيئية والإيكولوجية:

ترتبط الهجرات إرتباطاً وثيقاً بالعوامل البيئية الصعبة وظروف الجفاف والتصحر حيث تشير التقديرات إلى نزوح حوالي 1.8 مليون مواطن خلال فترة الجفاف 1984م – 1985م ومعظمهم من ولايات دارفور، كردفان، الإقليم الشرقي والإقليم الأوسط كما موضح في الجدول (2). كما إن بعض القدرات البيئية والايكولوجية لبعض المناطق لا تفي بالاحتياجات الغذائية للسكان الذين يعيشون فيها (بدر الدين، 1998)، لأن معظم هذه المناطق تقع في النطاق

الجاف وشبه الجاف، مما يؤدي إلى الحراك السكاني والهجرات والنزوح في السودان.

الجدول (2): السكان النازحون خلال عامي 1984م ـ 1985م

الولاية	عدد الأشخاص النازحين
دارفور	500.000
كردفان	425.000
الإقليم الشرقي	400.000
الإقليم الأوسط	420.000
الإقليم الشمالي	55.000
المجموع	1800.000

المصدر: التوم، 2015م.

إن معظم الحراك السكاني له علاقة بالجفاف والتصحر وإزالة الغابات وهي مشاكل مرتبطة بالمناخ وسوء استخدام هذه الموارد والإفراط في استغلالها، حيث تعد كل هذا المناطق مصادر أساسية للهجرة. ويمثل التذبذب والانخفاض في معدلات الأمطار لمناطق وسط السودان (الأبيض، كوستي) الشكل (2) خلال الفترة 1972–2013م مقروناً بفترات الجفاف المتكررة عاملاً أساسياً في هجرات ونزوح السكان من أقاليم السودان المختلفة.

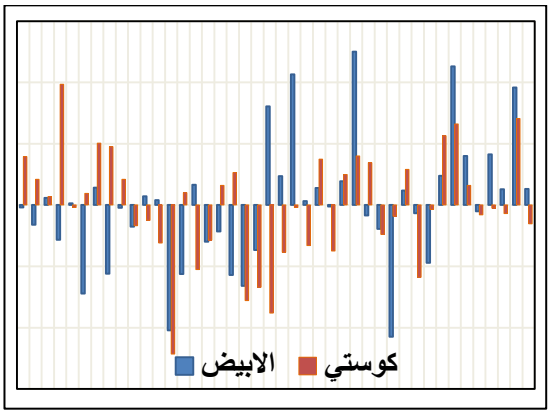

الشكل 2: تذبذب الأمطار في وسط السودان في الفترة من 1972 – 2013م.

المصدر: الهيئة القومية للإرصاد الجوي – الخرطوم، 2014م.

وتشير دراسات الهجرات السكانية إلى أن 70.2% من المهاجرين لولاية الخرطوم هم من ولاية كردفان، فقد تعرضت هذه الولاية لتدهور بيئي بدرجات مختلفة مما أجبر المواطنين على الهجرة إلى ولايات السودان المختلفة كما في الشكل (3).

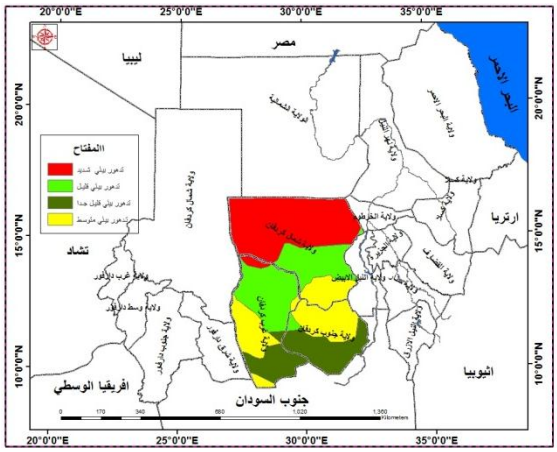

الشكل 3: معدلات التدهور البيئي بولاية كردفان الكبرى.

المصدر: الموسوعة السودانية "سودابيديا" 2015

5-2 الدوافع الاقتصادية:

تتمثل الدوافع الاقتصادية للهجرة سواء أكانت داخلية أم خارجية في تحسين الوضع الاقتصادي للمهاجر وأسرته ورفع المستوى المعيشي وتوفر الخدمات، حيث ظلت العاصمة القومية على امتداد الخمسين عاماً الماضية منطقة جذب للمهاجرين والنازحين والوافدين، حيث ارتفعت نسبة استقبالها للمهاجرين من 14% إلى 26.6% إلى 39% إلى 42% ثم إلى 60% وذلك في الأعوام 1956، 1973، 1983، 1993 و2008م على التوالي. وحسب إسقاطات السكان لعام 2008 تستحوذ ولاية الخرطوم وحدها على أكثر من ربع إجمالي سكان السودان.

وتشير الإحصاءات إلى أن موقف المهاجرين الوافدين لولاية الخرطوم في عام 2008م كان كالآتي:

- جاء حوالي 59% من مجموع الوافدين للولاية من ولاية شمال كردفان وكانت النسب 14.9%، 11.2%، 10.9% لولايات الجزيرة وجنوب كردفان والولاية الشمالية على التوالي.

- أوضحت البيانات أيضاً، زيادة عدد الذكور على عدد الإناث المهاجرين إلى الولاية مما يدعم انتقائية النوع للهجرة.
- بالنظر إلى بيانات الهجرة مدى الحياة، نجد أن حوالي 8 ولايات فقط بالسودان، لها معدلات موجبة للهجرة الداخلية، وولاية الخرطوم هي الأكثر جذباً للمهاجرين.
- فيما يتعلق بنوع المهاجرين، نجد أن ولاية الخرطوم قد جذبت حوالي 50% من المهاجرين الذكور.
- كما برز الإقليم الشمالي (ولايتي نهر النيل والشمالية) في السنين الأخيرة الماضية كأحد الأقاليم الجاذبة للمهاجرين، حيث جذب حوالي 3% من مجموع المهاجرين، ويرجع ذلك إلى وجود مشاريع تنموية كثيرة، بالإضافة إلى التعدين التقليدي والحديث لمعدن الذهب.

3-5 الدوافع السياسية :

تتمحور الأسباب الرئيسة للهجرة في السودان حول الحروب والنزاعات الناتجة عن المحاولات الانفصالية والعداءات بين المجموعات العرقية المختلفة.

الآثار المترتبة على الهجرة الداخلية والخارجية:

تتلخص أهم الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة في السودان سواء أكانت داخلية أم خارجية في الآتي:

- ينافس النازحون السكان بالمدن والمناطق الريفية الأخرى على فرص العمل في ما يسمى بالقطاع غير المنظم.
- ولا يتمتع النازحون بأي أولوية للحصول على إغاثة سواء أكانت وطنية أم عالمية، كما يعانون أيضاً من مشاكل الأمن الغذائي.
- يواجه نازحو الحروب الأهلية والجفاف صعوبات اقتصادية وسياسية وثقافية جمة انعكست بشكل واضح على النسيج الاجتماعي للأسر.
- شكلت الهجرة من المدن الصغيرة والمتوسطة والريف إلى المدن الكبيرة ضغطاً على المراكز الحضرية الكبرى.
- كان التيار السائد للهجرة هو من الريف إلى المدن ولكن الزيادة بعد ذلك آلت لتيار الهجرة من المدن إلى المدن. وقد أدى ذلك إلى ضغوط على الخدمات وأسواق العمل الحضرية وبرزت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي والأعمال الهامشية، التي تستوعب نحو 70% من العمالة في ولاية الخرطوم.
- التأثير في نسبة النوع في مناطق الأصل وفي المدن بالقرب من أماكن التعدين وبالتالي التأثير في بعض الخصائص الديمغرافية.
- التأثير على الأنشطة الاقتصادية السائدة في مناطق الأصل (خاصة في قطاعي الزراعة والرعي).
- الآثار البيئية والاجتماعية التي ظهرت وستظهر في المستقبل من جراء التنقيب عن الذهب، وبما أن الذهب من المعادن التي ينضب معينها بمرور الزمن فمن المتوقع أن تبدأ هجرات عكسية، وقد بدأت بالفعل في بعض المناطق، من مناطق التعدين إلى مناطق الأصل أو إلى مناطق أخرى مما يؤدي إلى مزيد من التبعات والمشاكل التي يجب الاستعداد للتصدي لها، خاصة في المدن والعاصمة القومية.

كما أشارت المسوحات التي قام بها المجلس القومي للسكان والجهاز المركزي للإحصاء في عقدي الثمانينيات والتسعينيات إلى أن هجرة السودانيين الدولية تعكس السمات التالية:

- طول الفترة والتي تصل إلى 10 سنوات في المتوسط
- تقلص فرص العمل في أعقاب غزو الكويت وتداعياته حيث انخفضت التدفقات السنوية والعقود الموثقة إلى أقل من 20 ألف سنوياً ثم بدأت تتصاعد سنوياً من جديد ويقدر عدد السودانيين بالخارج بـ 500 ألف.
- تشير خصائص المهاجرين إلى أن حوالي 90% منهم يقيمون في بلدان عربية وأن السعودية هي بلد المقصد الأول (51%) تليها ليبيا (16%) ثم قطر (11%).
- تتركز أعمار المهاجرين بوضوح في سنوات العمر الإنتاجي (20 – 39) وهم أفضل تعليماً، مما يعني أن العاملين بالخارج يشكلون خسارة كبرى في صعيد رأس المال البشري الذي تحتاج إليه التنمية في السودان.

- شكلت تحويلات المغتربين دعماً مباشراً وغير مباشر للدولة ولأسر المغتربين.
- أما بالنسبة للهجرة الدولية الوافدة، فقد بلغ عدد الأجانب المسجلين بوزارة العمل حوالي 177 ألف نسمة ويقدر عدد الأجانب الحاصلين على تصريح عمل بحوالي 38 ألف وتقدر مصادر وزارة الداخلية أن الأجانب يمثلون حوالي 4% من جملة سكان السودان وأن 42% منهم وفدوا إلى ولاية الخرطوم وأكثر المجموعات عدداً هم الأثيوبيون ويشكلون حوالي 37% ثم الأرتريون 18% فالتشاديون 10%.

6- الخاتمة والتوصيات:

فيما سبق تم استعراض جوانب مختلفة تتعلق بالهجرة في السودان كما تم تسليط الضوء على المصطلحات الشائعة الاستخدام للهجرة في السودان. وقد اتضح أن هنالك الكثير من أوجه القصور تكتنف مسارات الهجرة سواء أكانت في مجال المصطلحات والمفاهيم أم جمع البيانات أو ما استجد من ظواهر جديدة للهجرة، التي كانت نتاجاً لثورات الاتصال والمعلوماتية وللتحول الانتقالي الديموغرافي في بعض الدول خاصة الأوربية.

وتتجلى أوجه القصور بالإضافة إلى ما سبق ذكره في الآتي:

- القدرات المحدودة للدولة ممثلة في مؤسساتها ومصالحها المختلفة في القيام بدورها الفاعل فيما يلي الهجرات السكانية.
- تجلت معظم تدخلات المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية في تقديم الخدمات وبعض المشاريع التنموية الصغيرة والتي انحصرت في مناطق معينة وانحسر دورها بالمناطق الهامشية.
- غياب التفاعل والشراكات والتنسيق بين مؤسسات الدولة العاملة في نفس المجال كما غابت الشراكات الفاعلة بين هذه المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني المختلفة وبين منظمات المجتمع المدني ببعضها البعض.

ولتذليل الصعوبات التي تواجه ظاهرة الهجرة وتعرقل سيل التحديات الماثلة أمام السودان في مجال الهجرة تقترح الدراسة المطلوبات الآتية :

6-1 المطلوب في مجال المصطلح والمفاهيم:

يتضح من العرض السابق غموض بعض المصطلحات وتناقضها في بعض الأحيان، فعليه لكي نحصل على بيانات واضحة عن الهجرة بمفاهيمها ومصطلحاتها المختلفة لابد من تبني المصطلحات التي تم استعراضها بمنتهى الصرامة والدقة في شتى المحافل، ولضمان تحقيق ذلك يجب أن يكون الجهاز المركزي للإحصاء والمجلس القومي للسكان تبني هذه المصطلحات ونشرها ومراقبة استخدامها. كما يمكن الاستفادة من الشراكات مع جهات أخرى لها نفس الاهتمام.

6-2 المطلوب في مجال جمع البيانات والمعلومات:

يتضح القصور المريع في بيانات الهجرة المستقاة من التعدادات، وذلك لقلة عدد الأسئلة المطروحة عن الهجرة في استمارات العد، لذلك توصي الدراسة بأن يسعى الجهاز المركزي للإحصاء على العمل لزيادة الأسئلة الخاصة بالهجرات في استمارات التعداد وبما يكفل لها الثراء التام في مجال أنواع الهجرات والفترات الزمنية والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين. هذا الأمر يحتاج إلى دعم مالي وتقني إضافي لابد أن يسعى الجهاز المركزي لتوفيره، خاصة في التعداد القادم في عام 2018م.

6-3 المطلوب في مجال الهجرة الداخلية المغادرة والوافدة:

لدعم بيانات الهجرة الداخلية، تقترح الدراسة بأن تقوم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة بالهجرة بعمل مسوحات واسعة للقطاع غير المنظم في العاصمة المثلثة ومدن السودان الأخرى، وذلك لأن هذا القطاع هو الجهة التي استوعبت وستستوعب كل الهجرات الوافدة حديثاً من مختلف بقاع السودان، وبحصر هذا القطاع ومعرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعاملين به يمكن استقاء معلومات وبيانات مفيدة حول الهجرة بنوعيها المغادرة والوافدة.

6-4 المطلوب في مجال الهجرات الدولية الوافدة والمغادرة:

فيما سبق ذكره نجد أن جهاز العاملين بالخارج هو من الجهات الرئيسة التي تتعامل مع هجرات السودانيين العاملين بالخارج وقد تراكمت لهم خبرات طويلة وثرة في مجال جمع وتوفير البيانات ولكن حول العاملين فقط.

ولتلافي هذا القصور، لابد من إدراج بقية السودانيين الآخرين من نساء وأطفال وآباء وأمهات وأقارب لدى هؤلاء العاملين في بيانات الهجرة المغادرة، ولتحقيق ذلك لابد من التنسيق بين الجهاز المركزي للإحصاء وجهاز العاملين بالخارج في كيفية إدراج تلك الفئات بخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى خصائص العاملين أنفسهم وهناك طرق مختلفة لتحقيق هذا الأمر من ضمنها دمج الجهاز ليصبح جزءاً من أمانات الجهاز المركزي للإحصاء أو السعي لانتداب عاملين من الجهاز المركزي للإحصاء للعمل بجهاز العاملين بالخارج للاستفادة من إمكانياته في تضمين هذه الفئات المهمة. وفي مجال الهجرات الدولية الوافدة (الأجانب) يمكن أن يستفيد الجهاز المركزي من بيانات وزارة الداخلية وجهاز الاستخبارات والأمن الوطني وذلك بمختلف الطرق للاستفادة من إمكانياتهم لدعم بيانات الوافدين الدوليين ومعرفة خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن أيضاً التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العدل وجهاز المخابرات والأمن الوطني في مجال الهجرات المخالفة والسرية.

6-5 المطلوب في مجال السجل المدني:

من المعروف أن السجل المدني هو من مصادر البيانات غير الثابتة ويوفر بيانات مستمرة في شتى المجالات، ومن المعروف أيضاً أن وحدة البيانات في السجل المدني عادة هي الأسرة وليس الفرد، كما هو موجود الآن. التحول من وحدة الفرد إلى وحدة الأسرة، سيمكن السجل المدني من توفير بيانات مستمرة عن الخصوبة والوفيات والهجرة بأنواعها للأسر السودانية وسيجدد تلك البيانات ويتيحها للتداول دون مشقة الانتظار لمدة عشر سنوات أخرى (فترة التعداد القادم). هذا الأمر يمكن أن يتم بالتنسيق الفاعل بين الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الداخلية خاصة وقد تراكمت لديها معلومات مهولة عن السودانيين وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية عند استخراجهم للرقم الوطني.

أما في مجال التعدين الأهلي فلابد من الاهتمام بتلك الشريحة، وإجراء مسوحات دقيقة عن أعدادهم وخصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم التحسب لهجراتهم العكسية ونتائجها بعد التعدين.

7- المراجع:

المراجع العربية:

- الجهاز المركزي للإحصاء (2008). الخرطوم.
- الجمهورية اليمنية (2001)، أساسيات علم السكان طرق وتطبيقات. الحمهورية البمنية (صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية).
- الهيئة العامة للمساحة السودانية (2015م): الخرطوم.
- التوم، إبراهيم محمد (2015)، المشاكل البيئية الرئيسة في السودان: التدهور، التصحر، الجفاف وإزالة الأشجار وكالة السودان للأنباء الموسوعة السودانية سودابيديا، الخرطوم.
- التوم، مهدي أمين (1975)، أمطار السودان. دار جامعة الخرطوم للنشر. الخرطوم.
- التوم، مهدي أمين. عبدالله، بابكر. (2010)، جغرافية السودان الطبيعية والبشرية، جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم.
- النور، عبد الحميد بله (2013م)، السياسات والاستراتيجيات السكانية للهجرة في السودان، مجلة الجزيرة للعلوم التربوية والإنسانية، مجلد 13 عدد (1)، منشورات جامعة الجزيرة، ود مدني.
- المجلس القومي للسكان(2009م)، الهجرة والحراك السكاني في السودان، الخرطوم.
- المجلس القومي للسكان(2010)، خصائص دينماكية السكان في السودان، الخرطوم،
- الموسوعة السودانية "سودابيديا" 2105.
- عبد العاطي، حسن أحمد (2012م)، سكان السودان وتحديات المستقبل، المجلس القومي للسكان الخرطوم.
- مجلس السكان الدولي (2010) مقدمة في علم السكان وتطبيقاته، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، عمان ، الأردن.
- محمد، سليمان محمد(2000)، السودان حروب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر، كمبردج.

– محمود، سيد علاء وآخرون، السكان من منظور ديمغرافي الطبعة الثانية، *جامعة طنطا، كلية الآداب، طنطا.*

المراجع باللغة الإنجليزية:

– Baines D, 1985, Migration in Mature Economy: Bahrain Center for Human Rights, Bahrain
– Castless, Miller, 1995; The Age of Migration, the Gulford Press, New York.
– IOM Crisis Situation Report 2015.
– Regional Mixed Migration Secretariat, RMMS2015, Nairobi, Kenya.
– UN (United Nations) 2002, "Trends of Total Migration Stock. The 2001 Revision, New York.
– UN 2009, Human Development Report, 2009, overcoming barriers: Human Mobility and Development
– UN 1976, Determinants and Consequences of Population Trends, New York.